

التوقيع على مشروع فردوس عدن



والمتجعات السياحية.. ومجموعة كبيرة من المطاعم العالمية والحدائق والمتنزهات، إضافة إلى عدة أرفصة وموانئ للسواحل السياحية العائمة ومجموعة من المراكز التجارية العالمية ومدارس اجنبية ومدينة طبية متكاملة وجامعة علمية للتخصصات المهنية، بالإضافة إلى مقرات للبنوك العالمية ومكاتب للشركات وحي دبلوماسي.

وقعت الهيئة العامة للاستثمار وشركة فردوس الاستثمارية السيت على اتفاقية انشاء مشروع مدينة «فردوس عدن» السكنية والسياحية بمنطقة بندر فقم في رأس عمران محافظة عدن، بكلفة تقديرية تبلغ ١٠ مليارات دولار. ويتضمن المشروع -الذي سيقام على مساحة ١٦ مليون متر مربع- عدداً من القصور والفلل الفاخرة والفنادق والقرى

التلاعب بالأسعار تنافس محموم بين التجار في أسواقنا

* شهدت المواد الأساسية «القمح، الدقيق، الزيوت، وغيرها» مؤخراً ارتفاعات سريعة ما بين (٨٠-٧٠)٪. حسب لجنة الصناعة والتجارة بمجلس النواب، على غير ما شهدته الأسواق العالمية والدول العربية الأخرى.. فنسبة الزيادة العالمية لا تتجاوز ١٣٪ في حين بلغت الزيادة المحلية في بعض مناطق الريف اليمني ١٠٠٪ وعلى الرغم من سعي الحكومة إلى عقد اتفاق مع القطاع الخاص والتجار المستوردين والمصنعين لهذه المواد، بعد وضع زيادة معقولة، بعدم رفع أية زيادة سريعة إلا بعد موافقتها بمسرات الارتفاع ليعتم عليها إن كانت مقنعة.. إلا أن القطاع الخاص، وكما يبدو، لا يعير هذه الاتفاقات وكل ما تذهب إليه الحكومة أي اهتمام.



منافسة حقيقية بين تجار الاستيراد والتقليص الواضح لحجم مبيعات بعض المستوردين لسلعة القمح والدقيق عن طريق إخفاءها لها.

اعتراف.. ورضى

يؤكد مفيد عبده سيف- مدير غرفة تجارة وصناعة تعز- أن هناك تنافساً مسعوراً بين التجار هذه الأيام ويتعاظم حيناً فحيناً بسبب ارتفاع الأسعار من ناحية وعدم وجود قوة شرائية من ناحية أخرى، الأمر الذي يؤدي- حسب رأيه- إلى توفير واقتصاد في نفقات الأسرة وكسب في السوق.. وهذا التنافس لا يوقر للتجار إلا هامشاً ربحياً ضئيلاً.. وبالتالي ليس هناك مجال لرفع الأسعار على هذه الشاكلة مع التأكيد أن هناك تجاراً يغالون في أسعار السلع التي تعاني من شحة في السوق فيسعون إلى استغلال هذا الوضع استغلالاً بشعاً غير مقبول.

مسؤول حكومي يعترف بفشل تنفيذ القانون

تقرير برلماني: السيلسة التمييزية بلا ضوابط الغرفة التجارية: هناك استغلال سيئ لاحتياجات المواطن من قبل التجار

حماية المستهلك: يجب تفعيل قانون التجارة الداخلية

إلى تقديم الخدمات والسلعة بتكلفة أقل أو بميزة أفضل.. فالسلع كلها عند سقف سعري واحد.. إذا لم يكن ارتفاعاً من تاجر إلى آخر.. على الرغم من تعدد المصادر وتنوع الماركات والصناعات واختلاف حتى التجار والبائعين أيضاً.. ويضيف: في كل بلاد العالم التنافس يؤدي إلى نقص التكلفة إلا عندنا في اليمن يحدث العكس من ذلك تماماً أي أن السلع لا تعرف إلا الارتفاع.

احتقانت

○ إزاء المعاناة المتفاقمة لم يخف الدكتور فؤاد الصلاحي استاذ علم الاجتماع- تحذيره من حالة التواطؤ والتجاهل لنداءات المواطنين لوضع حد لهذه الارتفاعات غير المبررة في الأسعار وخاصة المواد الأساسية ولعدم إحكامها السيطرة وضبط المخالفين من التجار والسماحة وتوفير السلع والاحتياجات وخلق حالة من التوازن بين العرض والطلب ما لم فالعاقبة، كما يقول، وخيمة في ظل تزايد الاحتقانت والمعاناة..

ويتفق معه الدكتور طارق عبدالعزيز- جامعة إب- مشيراً إلى أن الخوف الوحيد هو أن تتزايد هذه المعاناة والاحتقانت الشعبية لتتحول إلى ثورة شعبية ضد هذه السياسات اللامنتظمة وكل ما يهدد استقرار المواطن وحياته المعاشية.

مطالباً بإيجاد آليات وضوابط لتنظيم حركة السلع والأسعار وتنظيم علاقة الأطراف الثلاثة المنتج والمستهلك وأجهزة الرقابة..

هش..

○ أمين عام جمعية حماية المستهلك ياسين التميمي قال: إن الحكومة لا تستطيع أن تتوصل إلى حل لمشكلة تثبيت الأسعار ما لم تتخذ إجراءات عملية على أرض الواقع تتمثل في إيجاد منشآت تخزينية وصوامع غلال تستطيع من خلالها إيجاد مخزون غذائي لعدة شهور على أقل تقدير إضافة إلى تفعيل المواد سالف الذكر من قانون التجارة الداخلية وإثبات سيطرتها وكفاءتها على حماية المواطن.

○ مجلس الوزراء اجتمع الخميس الماضي ليعلم عن قرارات طلالا سعناها في غير اجتماع مثل كسر احتكار تجارة القمح عن طريق تكليف المؤسسة الاقتصادية لمضاعفة إنتاجها لمادتي القمح والدقيق وهي قرارات لا جديد فيها..

○ وطالب أمين جمعية حماية المستهلك التميمي.. الحكومة بفتح اعتماد لتغير التجار الحاليين لاستيراد وتجارة القمح.. إلى جانب إلزام التجار بإشهار أسعارهم في محلات البيع للمستهلك لتتم الرقابة على أساسها ومحاسبة كل من لا يشهر سعراً..

احتيال وسرقة

○ التميمي لفت إلى أن مثل هذه الأوضاع ولهت الناس وراء الحصول على كيس القمح تفتح المجال أمام البعض من التجار لتسويق منتجات فاسدة.. وغير صالحة للاستخدام الآدمي.. إلى جانب نقص العبوات في أكياس القمح والدقيق والسكر والأرز.

تقوم وزارة الصناعة والتجارة بالإشراف والرقابة على أسعار السلع الأساسية سيما المعفنة من الصناعات والجمارك بما يكفل للوزارة التدخل واتخاذ الإجراءات اللازمة في ضبط أي حالة مخالفة ووضع حد لأي زيادة سعرية غير مبررة.. وفي هذا النص توضيح كامل لدور الوزارة إلا أن مدير عام التجارة الداخلية بوزارة الصناعة اعترف بفشل الحكومة في الحد من الارتفاعات السعرية المتواصلة.. مبرراً ذلك بفشلها السابق وفي أكثر من جولة واتفاق مع القطاع الخاص وعدم قدرتها أيضاً على السيطرة عليه وأيضاً فشلها في تنفيذ الأنظمة واللوائح التي أصدرتها مثل قانون المنافسة رقم (١٩) للعام ١٩٩٩م وقانون التجارة الداخلية للعام ٢٠٠٧م.

تنافس لا يخدم المستهلك

○ يؤكد القانون على أن تعمل الوزارة على دراسة الأوضاع والمتغيرات التمييزية والسعرية التي تؤثر على آلية السوق وحمايته بما يحقق التوازن بين العرض والطلب وتلبية رغبات المستهلك والمعالجات السليمة لمنع ما يؤثر على السوق من سياسات الإغراق أو الاحتكار.. إلا أنه وحسب الدكتور على الفقيه- خبير اقتصادي- التنافس لدينا في تقديم الخدمات والسلع لم يؤد

إتاوت..

○ هناك في وزارة الصناعة والتجارة شكلت الحكومة غرفة عملية رئيسية لتلقي البلاغات والشكاوى تجاه أية مخالفات قد تحدث في مختلف المحافظات في القائمة السعرية التي يتم تحديثها شهرياً بعد وضع هامش الأرباح للتجار وفق الآلية المتفق عليها في وقت سابق.. إلا أنه وحسب مواطنين لا أحد يلتزم بهذه القائمة لا التجار الصغار ولا كبار المستوردين، ويؤكد ذلك الحالات التي ضبطتها وتضبطها الوزارة يومياً وأسبوعياً في مختلف المحافظات إلا أنه لا يتخذ ضدها أي إجراء عقابي رادع، وذلك حسب مدير عام التجارة الخارجية بوزارة الصناعة سالم العمري رئيس غرفة العمليات- أنه لا يوجد تعاون من قبل جهات الضبط الأمنية فيتم الإفراج عن المخالفين والمحالين إلى النيابة من التجار بعد دفع غرامات وإتاوت للعكسر في حين يعود لممارسة جشعه ومخالفته للقانون واستغلال حاجة الناس «وكأنك يا بو زيد ما غزيت»..

سيلسة القمح

○ وصل سعر كيس القمح (٥٠ كيلو في بعض المدن ومناطق الريف اليمني إلى (٦٠٠٠) ريال فيما تحدده الوزارة في آخر قائمة لها لشهر أغسطس الجاري بـ (٣٨٥٠) ريالاً..

قانون التجارة الداخلية ينص في مادته

(٢٦) ان

مؤشرات اقتصادية

توجهت لرفع نمو الناتج المحلي

أعلنت الحكومة عزمها استهداف رفع معدل النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي خلال الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ إلى (٧.١)٪، وذلك اعتماداً على مجموعة من الاعتبارات التي تقع ضمن خطة طموحة لتسهيل الاقتصاد الوطني للإنماء في منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقال تقرير حكومي حديث إن الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني تتجه نحو النمو والانتعاش بفعل مجموعة من العوامل الديناميكية التي تؤدي في مجملها إلى زيادة القدرة الانتاجية والتصديرية والتشغيلية لقطاعاته الاقتصادية المختلفة.

مشروع سيلاحي بمحافظة لحديدة



تعتزم مجموعة استثمارية إنشاء أول مشروع لها في المجال السياحي على شاطئ منطقة الغازة بمديرية التختيا محافظة لحديدة بكلفة إجمالية تبلغ (٨٠٠) مليون ريال.. وأوضح رئيس مجلس إدارة المجموعة علي زيد أبو منصور أن المشروع عبارة عن قرية سياحية من ٤٤ غرفة ساحلية (شاليهات) ومركز غوص ومسبح ومطعمين رئيسيين وبوفيه ومركز للرياضات البحرية والبحرية.. كما يشمل المشروع إنشاء مزرعة محيطية بالمشروع تحتوي على العديد من أشجار الخضار والفواكه والنباتات المختلفة والمتوفرة في المنطقة.

الترخيص لبنك الاتحاد الاسلامي

بحث محافظ البنك المركزي اليمني أحمد عبدالرحمن السماوي -أمس الأول- مع الوفد الخليجي الاستثماري بصناعة الترخييات الخاصة باستكمال إجراءات ترخيص إنشاء بنك للاتحاد الاسلامي الدولي وشركة الاتحاد القابضة برأسمال قدره ٢٠٠ مليون دولار.. وناقش اللقاء فرص الاستثمار المتاحة في اليمن في المجال المصرفي والمعايير التي تطبق في البنوك اليمنية. وفي اللقاء استعرض المحافظ السماوي السياسة النقدية والمصرفية ونظام أسعار الصرف المحررة، والحرية التي تنتهجها اليمن في عدم وضع قيود على دخول وخروج رؤوس الاموال، والتزام المصارف اليمنية بالمعايير الدولية في جوانب أنظمة كفاية ومعايير الرقابة الاحترازية. ولفت السماوي إلى التطورات المصرفية والمالية والاقتصادية التي تشهدها اليمن ومنها تطور رؤوس الاموال، وارتفاع كفاية رأس مال البنوك بمقدار جيد يتجاوز معايير بازل المحددة بـ ٨٪ إلى جانب دخول العديد من المصارف إلى اليمن.



انخفاض حصة الحكومة من الصادرات النفطية

ريال عن الشهر السابق.. وبلغ المتوسط المرجح لعائدات أذون الخزانة لمدة ثلاثة أشهر (١٥.٨٦)٪ مقابل (١٥.٨٩)٪ لمدة ستة أشهر وهي نفس النسبة المرجحة لمدة ستة. كما بلغ إجمالي عدد الشيكات المتداولة بالريال عبر غرفة المقاصة في عموم الجمهورية ٥٧.٢ ألف شيك بقيمة (١٥١.٢) مليار ريال بانخفاض نسبتته ٣.٧٦٪ للشهر السابق في العدد، وارتفاع في القيمة بنسبة ١.٦٣٪. وأشار التقرير إلى انخفاض إجمالي الصادرات النفطية (حصة الحكومة) خلال يناير- يونيو ٢٠٠٧م بنسبة (٤١.٧١)٪ في الكمية و(٤٣.٤٤)٪ في القيمة، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، حيث بلغت حصة الحكومة في النصف الأول من العام الحالي (٢٠١) مليون برميل بقيمة (١٢٤٦.٨٦) مليون دولار «معدل سعر البرميل (٦٢.٠٤) دولار».

٣٢٥.٣ مليار ريال بزيادة عن الشهر السابق بلغت (٠.٢)٪.. وسجلت المطالبات في يونيو من العام الماضي ٢٨٤.٥ مليار ريال. وأشار التقرير إلى انخفاض مجموع ميزانية البنك المركزي بمقدار (٧.١) مليار ريال بنسبة ٠.٤٦٪ ليصل إلى (١٥٤٧.٥) مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبتته (٠.٣٧)٪ نهاية الشهر السابق.. وكان مجموع ميزانية البنك نهاية يونيو ٢٠٠٦م قد بلغ ١٣٨٣.٧ مليار ريال.. وبلغت الأصول الخارجية للبنك ١٥٠.٥٩ مليار ريال بما يعادل (٧٥٤.١) مليون دولار، تغطي ١٣.٨ شهراً من الواردات، مقارنة بـ (١٣.٩) شهراً قدرت كوارثات للشهر الماضي (مايو).. وكانت هذه الأصول تعادل (٦٨٣٠.٤) مليون دولار نهاية يونيو ٢٠٠٦م.. وبلغت قيمة العملة الصادرة (٣٨٠.١) مليار ريال بانخفاض قدره ٤.٣ مليار

تقرير البنك المركزي لشهر يونيو

سجل العرض النقدي المتداول في اليمن ارتفاعاً ملحوظاً في نهاية شهر يونيو ٢٠٠٧م، وحققت زيادة قدرها ٤.٥ مليار ريال بنسبة ٠.٣٣٪ مقارنة بانخفاض مقداره ١.٢ مليار ريال خلال شهر مايو الماضي. وكشف أحدث تقرير أصدره البنك المركزي اليمني لشهر يونيو ٢٠٠٧م عن انخفاض صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي إلى (١٦٨٤.٦) مليار ريال مقارنة بـ (١٦٨٥.٩) مليار ريال في الشهر السابق، وكان صافي الأصول في نهاية يونيو ٢٠٠٦م قد بلغ (١٤٨٧.٣) مليار ريال. كما بلغ صافي المطالبات على الحكومة (٨٤.٩) مليار ريال وصيد دائن مقارنة بـ (٨٩.١) مليار ريال عن شهر مايو.. وكان صافي المطالبات قد سجل رسيداً دائماً في يونيو من العام الماضي بمقدار ١٥٧ مليار ريال. وارتفعت المطالبات على القطاع غير الحكومي إلى

